الأنباء
الاثنين 4 يناير 2016

أكدا أن الحكومة تغرق في الهدر المالي وتقرّ مكافآت مليونية لقيادات نفطية

الكندري والنصف: رفع الدعم عن الخدمات المقدمة للمواطنين غير مبرر

فيصل الكندري

راكان النصف

أكد النائب فيصل الكندري أن سياسة رفع الأسعار التي تسوق لها وزارة المالية غريبة جدا في ظل وفرة مالية حقيقية تضخمت منها ميزانية الدولة في فترات سابقة كان فيها سعر البرميل اكثر من 100 دولار، مشيرا الى ان وصول سعر البرميل حاليا الى 30 دولارا لا ينبغي فيه ان يعوضه المواطن في الوقت الذي لم يستفد بالأصل من الارتفاع السابق.

وتساءل الكندري في تصريح صحافي «الا تتنافى توجهات الحكومة مع خطاب صاحب السمو أمير البلاد في الجلسة الافتتاحية حين دعا الحكومة الى التقشف مع عدم المساس بالمواطن؟! فبماذا تبرر الحكومة اليوم خطواتها لرفع الدعم؟!»، مؤكدا ان الأولى بزيادة الأسعار هي الشركات والمؤسسات والمصانع الكبرى ومركباتها مع إحكام الرقابة على أسعارهم وعدم مساس المواطن.

وبين ان وزارة المالية يجب ان تنظر بعين الاعتبار للمواطن والمستهلك المحلي ولا تتغافل الزيادة على كبار المستهلكين، مطالبا في الوقت ذاته بنشر الدراسات التي استندت إليها المالية في التفكير برفع الأسعار، وهل كان من بين معدي الدراسة مختصون كويتيون وشركات استشارية ليست لها مصالح مباشرة مع بعض التجار أو محسوبين على الحكومة؟!

وجدد الكندري رفضه المساس بدخل المواطن قائلا «قبل سنوات رفعت الحكومة أسعار البنزين وعندما ارتفع سعر البرميل لم تخفض سعر البنزين مجددا، لذلك فإنه من غير المعقول ان يرتفع السعر على المستهلك دون ضمانات بعودته الى أسعاره السابقة مجددا».

وتساءل الكندري: هل في حال نزول أسعار النفط، ستقوم الحكومة برفع سعر البنزين تحت الذريعة نفسها؟

كما طالب الكندري بضرورة النظر في الدعومات الممنوحة لبعض الشركات او المستفيدين في كل الأمور التجارية قبل النظر الى جيب المواطن البسيط في ظل غلاء الأسعار ووقوف وزارة التجارة موقف المتفرج بعدم تفعيلها الرقابة الفعلية على الأسعار.

كما جدد مطالبته بضرورة إخضاع أي زيادة مالية على السلع والمنتجات والدعومات الحكومية الى القانون والرجوع للمجلس كونه ممثلا للشعب.

وتساءل الكندري: «هل بمقدور الحكومة الوقوف في صف المواطن البسيط في حال رفع أسعار البنزين أو مشتقات البترول لاسيما ان تجربة وزارة التجارة وحماية المستهلك فشلت في اكثر من مناسبة؟»، مشيرا الى ان الزيادة ستعود على المواطن بالضرر مرتين الاولى لمسه بصورة مباشرة في دخله عبر الصرف على استخدامه لمشتقات البترول والأخرى عبر رفع الشركات والمؤسسات لسلعهم بحجة زيادة العبء المالي عليهم نتيجة رفع أسعار البنزين».

واستشهد الكندري برفع أسعار الديزل في الوقت السابق ورفع الأسعار على المواطن دون ان تحرك الحكومة ساكنا في رقابتها، وعندما انخفض سعر الديزل بقيت الأسعار التي رفعها بعض التجار على وضعها ولم يقوموا بالتخفيض في ظل استمرار سبات وزارة التجارة التي آخر همها حماية المستهلك.

وذكر الكندري ان وزير النفط والمالية انس الصالح، وعبر دراسة مستشارية طالبوا برفع بعض الدعومات بذريعة تقنين الهدر في الوقت الذي أقر الصالح مكافآت مليونية لقيادات نفطية، مطالبا المسؤولين باحترام عقول المواطنين وعدم استفزازهم.

وعلى الحكومة أن تتحمل المسؤولية السياسية في حال استمرارها في رفع الدعم عن المواطنين.

من جانبه، استغرب النائب راكان النصف التوجه الحكومي لرفع الدعومات عن بعض الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في حين ان الحكومة تغرق في الهدر المالي والفساد الوزاري، مشيرا الى أن أحد أوجه الفساد عمليات شراء الأدوية والعلاج في الخارج بوزارة الصحة والعقود التنفيعية التي يبرمها المتنفذون في وزارة الصحة.

وقال النائب النصف في تصريح صحافي اليوم: ان وزير الصحة د.علي العبيدي يمثل أحد أبرز الأمثلة في تشريع الهدر المالي في الحكومة وعلى حساب صحة المواطنين وحاجاتهم للعلاج، مشيرا الى أن ما رصده ديوان المحاسبة عن ارتفاع حالات العلاج في الخارج في سنة واحدة في عهد الوزير الحالي لتحقيق ترضيات سياسية، شكل أكثر من 50٪ وهي كارثة بكل المقاييس ان يسافر مدعي المرض للسياحة ويبقى في الكويت المستحق للعلاج.

وبين النصف ان جلسة الاستجواب ستكشف دور الوزير العبيدي في تشريع الهدر المالي في وزارته، والملايين التي كان من المفترض ان تكون لتحسين الخدمات الطبية وتطويره، إلا أنها ذهبت لبناء علاقات سياسية ومحاولاته لخلق جدار يحميه من المساءلة النيابية.

وقال النصف: ان الحكومة ان أرادت إصلاح الموازنة العامة للدولة فلتحضر بأكملها جلسة الاستجواب لتشاهد السرقات والتنفيع في وزارة الصحة، كما طالبها بأن تحضر فريقها الاستشاري الذي أعد دراسات خفض الدعومات حتى يكون على بينة من أماكن الهدر والتلاعب، مبينا أن جلسة استجواب العبيدي ستكشف للنواب والحكومة الى أي مدى بلغت الاحترافية في سرقات وزارة الصحة.

حماد لإدراج الإعاقة البصرية ضمن قانون ذوي الإعاقة

سعدون حماد

طالب النائب سعدون حماد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بضرورة الالتزام بتطبيق القانون وإنصاف ابنائنا من فئة الإعاقة البصرية (إعاقة العين الواحدة) وادراجهم ضمن المشمولين في تطبيق القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق الحقوق والمزايا والإعفاءات سواء المالية او الاجتماعية التي منحها لهم القانون، مشيرا إلى ان الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم 8 لسنة 2010 نصت على ان «الشخص ذي الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية او جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية او الحسية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته للعمل أو المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين»، وبما ان فاقد العين الواحدة يعاني من اعتلالات دائمة جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته الحسية فهو يعد معاقا وغير قادر على ادارة امور حياته ولا يستطيع تأمين مستلزمات حياته مقارنة بغيره، فهو يعاني باعتباره انسانا غير طبيعي لعدم استطاعته ان يرى رؤية كاملة، كما انه إذا منح رخصة قيادة فتجدد له كل سنتين أو ثلاث سنوات وذلك على حسب كل حالة.

وأكد حماد أنه ومن خلال التطبيق الفعلي للقانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة تبين وجود بعض الاختلالات في تحديد الاشخاص ذوي الإعاقة المشمولين بتطبيق هذا القانون، حيث قامت اللجنة الفنية المختصة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة باستبعاد فئة الإعاقة البصرية (إعاقة العين الواحدة) من ضمن المشمولين بالقانون وإلغاء شهادات الإعاقة الخاصة بهم.

الطريجي: من سرّب مخاطبات هيئة الاستثمار للصحافة؟

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: تنص المادة 2 من قانون إنشاء هيئة الاستثمار رقم 1982/47 الى ان (غرض إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ان تتولى باسم حكومة الكويت ولحسابها إدارة استثمار المال الاحتياطي للدولة والأموال المخصصة لاحتياطي الأجيال القادمة وغير ذلك من الأموال التي يعهد بها وزير المالية الى الهيئة لإدارتها)، وعليه يرجى الإفادة بما يلي: ما الجهة التي قامت بتسريب هذه المخاطبات للصحافة المحلية مخالفة بذلك نص المادة 8 من القانون المذكور؟ وما الهدف من تسريب هذه المخاطبات للصحافة؟ وهل منح وزير المالية رئيس هيئة الاستثمار إذنا كتابيا لنشر فحوى هذه الكتب؟ واذا كان الجواب بالايجاب فيرجى تزويدي بنسخة من هذا الإذن، واذا كان الجواب بالنفي، فهل تم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة من سرب الرسالة وما نتائج التحقيق التي قمتم بها لكشف من قام بتسريب هذه المخاطبات للصحافة؟ ومن المالك الفعلي حسب نص القانون 1982/47 لتلك الشركات هل وزارة المالية أم هيئة الاستثمار؟

المعيوف يطلب كشفاً بأسماء أعضاء جمعية الثقافة الاجتماعية

عبدالله المعيوف

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط هند الصبيح قال في مقدمته: نظم القانون في شأن الاندية وجمعيات النفع العام برقم 24 /1962 من المادة الثالثة منه بأن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسجيل الجمعيات والأندية - وتشهر قيامها في الجريدة الرسمية، وتعاونها في تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع، وذلك متى انطبقت عليها الشروط الواردة في هذا القانون. وطالب بتزويده بكشف بأسماء اعضاء الجمعية العمومية لجمعية الثقافة الاجتماعية، وكذلك بصورة من ترخيص انشاء جمعية الثقافة الاجتماعية، وأسماء مجلس ادارة جمعية الثقافة الاجتماعية. من جانب آخر طلب المعيوف تخصيص ساعتين من جلسة 12 يناير لتأبين النائب الراحل نبيل الفضل وذلك تثمينا لدور المغفور له بإذن الله وتخليد لذكراه.

العدواني: ما معايير اختيار المستشار العالمي في شأن تقليص الدعوم؟

عبدالله العدواني

وجه النائب عبدالله العدواني سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: في ظل توجه مجلس الوزراء لتطبيق ما ورد من توصيات تضمنتها الدراسة الخاصة بتنويع مصادر الدخل شريطة مراعاة الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالمواطنين بشكل عام ومحدودي ومتوسطي الدخل منهم بشكل خاص لذا يرجى إفادتي وتزويدي ما يلي: نسخة من هذه الدراسة والجهات المشاركة فيها؟ ونسخة من البيانات والارقام التي استندت اليها وما الجهة التي استعانت بالمستشار العالمي «ارنست ان يونغ» في شأن تقليص الدعوم للسلع والخدمات وما أسس ومعايير اختياره؟ وآلية التعاقد معه؟ وتزويدي نسخة من تقرير المستشار العالمي المعد بهذا الخصوص؟ ونسخة من العقد المبرم مع المكتب الاستشاري «ارنست اند يونغ» مع الكلفة المالية لهذا العقد والجهة الموقعة وهل سبق الاستعانة بالمكتب الاستشاري المذكور بدراسات اخرى وما هي انتائجها ان وجدت؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل ترشيد الانفاق وايقاف اوجه الهدر المالي منذ تاريخ 2015/1/1 لغاية 2015/12/31؟ مع تزويدي بنسخ من القرارات المتخذة في هذا الجانب ان وجدت؟

جمعية الجهراء التعاونية

بناء على القرار الوزاري رقم (166 /ت) لسنة 2013م بشان النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية .

تعلن جمعية الجهراء التعاونية فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م

الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات جمعية الجهراء التعاونية متضمنة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه إلى إدارة الجمعية، وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين الموافق 2016/1/4م ولمدة عشرة ايام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الاحد الموافق 2016/1/17م .

للاستفسار ت، 24572131 - 24572130 - فاكس، 24572129

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

الحاج/ يوسف علي كمال

وعائلات

كمال وملك والسلمان وأسيري الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الحاج/ يعقوب يوسف علي كمال

شقيق كل من: ناصر - أيوب

ووالد كل من: محمد - عقيل - يوسف

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون